الحريات العامة في عهد المرابطين (440 هـ – 545هـ)
(1048م – 1150م)

أ. عقيلة عومري
جامعة باتنة

ملخص:

لقد بذلت دولة المرابطين قصارى جهدها في تثبيت الإسلام في منطقة الغرب الإسلامي، وتأخير أفوله عن الأندلس قرابة أربعة قرون، كما ساهمت في بناء وحدته الفكرية والمذهبية، وجنبته الصراعات الطائفية والمذهبية، وقد سلكت في سبيل تحقيق أهدافها مسالك حاولت فيها تمثل أخلاق ومبادئ وتسامح الإسلام، والمحافظة على الحريات الفردية والجماعية ضمن توجه الدولة العام، فأعطت هامشا كبيرا للحرية السياسية وحرية التعبير، وحرية الاعتقاد والفكر وحرية المذهب على مستوى الأفراد، مراعية بذلك الظروف المحلية والإقليمية والعالمية التي تمر بها الأمة الإسلامية آنذاك .

Abstract

Public Freedoms in Almoravtin Era 440H–545H

The Almoravid State has made its utmost efforts to establish Islam in the area of Islamic West and the delay of its departure from Andalusia for nearly four centuries. Moreover, it has contributed to constructing its intellectual and sectarian unity. In order to achieve its objectives, the Almoravid State has pursued different ways to represent the ethics, principles and tolerance of Islam and maintaining both individual and collective liberties within the general state direction. Therefore, it has given a great margin for political freedom, and freedom of expression, freedom of belief, thought and freedom of religion at the individual level taking into consideration the local, regional and global conditions experienced by the Islamic nation at that time.

مقدمة:

إنّ من أوائل من أرخّ لتاريخ الدولة المرابطية مؤرخون محسوبون على غريمتها الدولة الموحدية التي جاءت بعدها، من أمثال: عبد الواحد المرّاكشي[1] وابن القطان[2]، والبيدق [3]، أو بعض الأندلسيين الذين أعمتهم كراهيتهم السّياسية، والقومية للمرابطين كالشقندي[4] وغيره، كما تبع أثر هؤلاء بعض المستشرقين الحاقدين من أمثال راينهارت دوزي الهولندي الذي دفعه إعجابه ببعض ملوك الطوائف إلى كره المرابطين، واتهامهم بالوحشية والقضاء على العلم والحضارة في الأندلس [5]، ولعلّ ضياع غياب أو تغييب

---

[1]- عبد الواحد المراكشي، أبو محمد عبد الواحد بن علي المراكشي، مؤرخ موحدي، عاش بين فاس ومراكش في بداية حياته، ثمّ انتقل إلى المشرق، كتب كتابه المعجب في تلخيص أخبار المغرب، توفي سنة 647هـ، النسخة المعتمدة في هذه الدراسة، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2006، ينظر خير الدين الزركلي، الأعلام، ط6، دار الملايين، بيروت، لبنان، 1984، ج4، ص176

[2]- ابن القطان، أبو محمد حسن علي الكتامي (حي سنة 650 هـ)، مؤرخ موحدي له كتاب نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، مؤرخ بلاط متعصب جدا للموحدين ناقم على المرابطين، ينظر مقدمة المحقق لكتاب نظم الجمان محمود علي مكي، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990، ص26 ـ32، أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، [د.ط]، دار النهضة العربية، لبنان، 1978، ص327 ـ335

[3]- البيذق أو البيدق، أبو بكر بن علي الصنهاجي (ت555هـ)، مؤرخ موحدي له كتاب "أخبار المهدي بن تومرت". نفس المرجع، ص13

[4]- الشقندي في رسالته التي كتبها في فضل الأندلس وهاجم فيها يوسف بن تاشفين / المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1949، ج4، 181

[5]- رايتهارت دوزي (1883م)، مستشرق هولندي، ينظر ترجمته عبد الرحمن بدوي، معجم المستشرقين، ط3، دار العلم للملايين، لبنان، 1993، ص259ـ263، حمله تعصبه ضد رجل الدين المسيحيين أن يسحب ذلك على دولة المرابطين باعتبارها دولة الفقهاء حسب ما ذكره محمد عبد الله عنان في كتابه دولة الإسلام في الأندلس ـ عصر المرابطين ـ ص423 نقلا عن المستشرق كوديرا الذي أنصف المرابطين .

كثير من المصادر المرابطية ساهم في ذلك[1]؛ ولكن رغم ذلك فإنّ كثيرا من الكتابات الحديثة تناولت تاريخها بكثير من الإنصاف[2]. ولكي نكشف من خلال البحث بعض الجوانب التي طالها التعتيم، والتنكر، والجحود في حكم الدولة المرابطية التي استطاعت أن تقف شوكة في حلق الصليبين، وتُوّحد المغرب والأندلس سياسيا ،ومذهبيا في فترة وجيزة بمقياس أعمار الدول، وتتخذ من الرباط والجهاد وسيلة في سبيل ذلك. ولا أدعي الجِدّة في الموضوع؛ ولكنّني أحاول استقراء الأخبار والروايات التي تناولتها كثير من المصادر وتحليلها مركّزة على الجوانب التي هي من صميم هذه الدراسة ـــ الحريات العامة ـــ في هذه الفترة ـــ محاولة تسليط دائرة البحث عليها، واستنطاق بعض النصوص ،وتحليل بعض الحوادث والممارسات ما أمكن ذلك،

الإشكالية:

كان من الطبيعي عند قيام أي دولة في نفس الظروف المحلية والإقليمية والعالمية ـــ سياسيا، واجتماعيا، وفكريا ـــ التي قامت خلالها الدولة المرابطية أن تقع أحداث كثيرة وممارسات مختلفة ؛ قد تكون عدوانية ووحشية في نظر البعض، وحتمية فرضتها المسيرة الإصلاحية للمرابطين لتثبيت دعائم دولتهم ،ونشر لواء الوحدة، ثمّ التصدي للمتربصين المجاورين من أعداء الإسلام في نظر البعض الآخر، في مرحلة عصيبة من عمر الأمة الإسلامية .

---

[1]– ككتاب الأنوار الجلية في أخبار الدولة المرابطية لابن الصيرفي، وكتاب تاريخ سبتة للقاضي عياض وهي بمثابة مصادر أولية للدولة المرابطية التي لم يعثر عليها ـــ ربما هناك تعمد في إخفائها ـــ إلا شذرات قليلة في كتب بعض المؤرخين، كابن عذارى، أ[ن الخطيب وصاحب الحلل الموشية، وبعض الوثائق التي لم يعثر عليها إلا في العصر الحديث .ينظر حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1956، ص6ـــ10، محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين والموحدين ـــ، ط2، مكتبة الخانجي القاهرة، 1990، ص110

[2]– وجلهم حاولت الدراسة الاستعانة بإسهاماتهم العلمية: منهم حسن أحمد محمود، حسين مؤنس، السيد عبد العزيز سالم، أحمد مختار العبادي، عبد الله كنون، محمود مكي، عصمت دندش ...

والأسئلة الكثيرة التي تطرح نفسها ـــ وبعيدا عن أحكام مسبقة ـــ عن ممارسات الدولة المرابطية مع مخاليفيها؛ سياسيا، وفكريا ،ومذهبيا، منها ما يلي:

كيف تعامل المرابطون أثناء عمليتهم التطهيرية الإصلاحية مع الذين خالفوها سياسيا وفكريا ،ومذهبيا قبل إرساء دعائم دولتهم وبعدها؟

وهل كانت الدولة المرابطية طيلة حكمها راعية لمبدأ الحريات العامة تأسيا بدولة الخلافة الراشدة؟

وهل كان لحرية التعبير ،وحق الاعتراض والانتقاد من الرعية لممارسات السلطة التنفيذية هامش في الحكم المرابطي؟

وهل اتّسم عهدها بانتعاش الحريات، والتعايش السلمي بينها وبين مخالفيها ؛ أم اتّسم بالإقصاء والقمع والدموية؟

للإجابة على ذلك ركزت هذه الدراسة ـــإجمالاـــ على هذه المحاور الهامة منها:

المبحث الأول: تعامل المرابطين مع المخالفين لهم ـــ المعارضين السياسيين ـــ من الكيانات السياسية التي وجدوها في المغرب والأندلس .

المبحث الثاني: المرابطون وحرية التعبير والفكر والاعتقاد، يتناول معاملة السلطة السياسية المُرابطية للمخالفين لها فكريا ومذهبيا واعتقاديا

الخاتمة: تناولت النتائج والتوصيات

المبحث الأول: تعامل المرابطين مع الكيانات السياسية التي وجدوها في المغرب والأندلس:

المطلب الأول: الكيانات السياسية قبل المرابطين:

بدأت حركة المرابطين مسيرتها الدعوية رافعة شعار الإصلاح والتغيير في منطقتها، أو قريبا منها بين القبائل التي عمّها الفساد، وانمحت فيها كثير من الأحكام الشرعية الإسلامية ؛بل مسّت عقائدهم أيضا، رغم أن الإسلام توطّد بشكل أكثر عن طريق حركة الفتح التي قام بها حكام المغرب الأوائل في المنطقة ـــ عهد الولاة ـــ ،وعن طريق

التجار المسلمين الذين كانوا يمرون عبر هذه البلاد في طريقهم إلى السودان[1]، كما لا ينبغي أن نغفل جهود دولة الأدارسة التي يعود لها الفضل في تثبيت الإسلام واللغة العربية في هذه المناطق ولكن ظلّت هذه القبائل ضعيفة الالتزام بمبادئ الإسلام [2].

وتعود فكرة إصلاح الأوضاع المتردية إلى الزعيم الجدالي يحي بن ابراهيم[3]، الذي مرّ بالقيروان عند عودته من الحجاز ـــ لأداء فريضة الحج [4] ،ويرّجح صاحب كتاب "قيام الدولة المرابطية" أنه خرج بحثا عن الحقيقة، وطلبا للعلم ،وبحثا عن فقيه يثق به ويطمئن إليه، عله ينقذهم من الفساد الذي عمّهم [5]؛ إلا أنّه لا يمنع تضافر السببين للخروج كما جرت عادة المسلمين في تلك الأزمنة فحضر مجلسا من مجالس الفقيه أبي عمران الفاسي[6] ،فكانت بمثابة نقطة تحول في حياته، وحياة المغرب كله. ودار بين الفقيه

---

[1]- ابن عذارى المراكشي (ت712هـــ)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: ج. سكولان، ليفي برونفسال، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، ط2، ج1، ص51، ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس، نسخة إلكترونية، https: ///archive.org، نسخة عتيقة، ط، 1843، ص13، حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، دار الفكر العربي، مصر، 1956، ص64،

[2]- السيد عبد العزيز سالم، المغرب الكبير ـــ العصر الإسلامي ـــ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1987، ص 88.

[3]- جِدالة: إحدى قبائل صنهاجة البربرية كلمطة، مصمودة، لمتونة، جراوة، جزولة، وهذا يحي زعيم جدالة، ابن عذارى، مرجع سابق، ص7

[4]- البكري الأندلسي(ت487 هـــ)، المُغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب، تح: ولد سالم، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2013، ص164

[5]- حسن أحمد محمود، قيام الدولة المرابطية، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1956، ص107

[6]- موسى بن عيسى بن أبي حاج الخفجومي من علماء المالكية أصله من فاس، استوطن القيروان، رحل إلى المشرق وأخذ العلم على عدد كبير من العلماء فأصبحت له رئاسة في العلم، توفي سنة

والزعيم الجدالي حوار أجاب فيه إبراهيم عن سؤال الفقيه ـــ بعدما عرّف بقبيلته ـــ عن مذهبهم، قال له "**مالنا علم من العلوم، ولا مذهب من** المذاهب، **لأنّنا في الصحراء منقطعين لا يصل إلينا إلا بعض التجّار الجهّال ،حرفتهم الاشتغال بالبيع والشراء ولا علم عندهم...**". و...**يشتهرون، وفينا أقوام على تعليم العلوم يحرصون، وفي التفقه في الدين من الله يرغبون [فعسى] يا سيّدنا تنظر في من يتوجه معي إلى بلادنا ليعلمنا ديننا، فقال له الفقيه: سوف أجتهد لك في ذلك إن شاء الله**[1].

من خلال هذا اللقاء والحوار الذي جرى بين زعيم قبيلة ـــ زعيم سياسي ـــ، وفقيه مالكي يكشف لنا عن الدور الذي اضطلع به الفقهاء لتغيير الخريطة السياسية والاجتماعية والفكرية في المغرب ،خاصة بعدما سعى ممثلهم لجلب داعية، وفقيه ،ومصلح للمنطقة، بعدما تعذّر عليه ذلك في بداية الأمر مع طلبته الذين استصعبوا الأمر لبعد المسافة، ومشقّتها، والانقطاع في الصحاري حسب ما تناقلته بعض كتب المؤرخين[2]، أو لعدم معرفتهم بالمنطقة وسكانها ولغتها، ممّا أثنى الفقيه عن عرض الأمر على طلبته في القيروان، كما رجّح ذلك أحد الباحثين[3]، ممّا جعله يحيله على فقيه آخر من تلاميذته في المغرب الأقصى في بلاد السوس[4]، وهو الفقيه وجاج بن زلو اللمطي[5] صاحب رباط

(430هـــ)، ينظر عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـــ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص280

[1]– ابن عذارى، مرجع سابق، ج4، ص7

[2]– نفس المرجع، ص 7

[3]– حسن أحمد محمود، قيام الدولة المرابطية، مرجع سابق، ص 112 .

[4]– السوس الأقصى: إقليم في جنوب مراكش يتكون من سهل يحده من الغرب المحيط الاطلسي ومن الشمال جبال الأطلس الكبير، ينظر، لسان الدين ابن الخطيب، أعمال الأعلام، تح: أحمد مختار العبادي، محمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب دار البيضاء، 1964، دائرة المعارف الإسلامية، دار المعرفة ـــ لبنان، ج12 ص368

[5]– وجاج بن زلو اللمطي أحد تلامذة أبي عمران الفاسي؛ إلا أنّ ابن خلدون وسمه وكاك بن زلو اللمطي، ينظر ابن خلدون، العبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، م6، ج11، ص174، أمّا البكري

"دار المرابطين" بمدينة نفيس[1] الذي استطاع أن يرشّح الفقيه عبد الله بن ياسين الجزولي[2] لهذه المهمة ممّا يكشف عن دراية الفقهاء بالمنطقة وعلمائها ،وأماكن تواجدهم .

بدأت دعوة ابن ياسين إصلاحية تربوية على منهج أهل السنة رافعة شعار المذهب المالكي، الذي يعد فقهاؤهم أصحاب هذا المشروع الإصلاحي الذي يهدف إلى حركة تغييريّة داخل المجتمع المغربي الذي عاش في هذه الفترة أسوأ أيامه منذ أن دخل الإسلام هذه الأرض، وأبلغ وصف لهذه المرحلة ما ذكره ابن عذارى بقوله: "**وكان أهل المغرب يتولون أمور بلادهم، وأمراؤهم يتولون الإمارة بينهم، إلى أن تغلّب كل شخص منهم على موضعه، كما فعل ملوك الطوائف**".[3]

كان الصراع والتطاحن في المغرب والأندلس هما سيدا الموقف، كما عمّت الفوضى السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية ربوع المغرب بعد سقوط الخلافة الأموية في الأندلس وانقسم المغرب إلى أربع كيانات سياسية وطوائف بارزة.[4]

الطائفة الأولى وهم قبائل غمارة في الشمال تقطن جبال الريف التي تمتد بحذاء البحر المتوسط من نواحي سبتة وطنجة ،وتمتد بلادهم جنوبا إلى قرب فاس، وهم فرع من مصمودة، وقد ذكرت كثير من كتب المؤرخين جهل هؤلاء القوم وانحرافهم عن

فوسمه وجّاج بن زلوي؛ أمّا محقق الكتاب المُغرِب فيذكر أنّ واجاج: آكاك: الطالب، وهي من ألقاب الفقهاء في السوس وغيره .ينظر البكري، مرجع سابق، ص247

[1]– نفيس، مدينة بالمغرب الأقصى تبعد عن أغمات وريكة بمقدار خمسة وثلاثين ميلا، البكري، ص232 .

[2]– عبد الله ياسين الجزولي له ترجمة مقتضبة في ترتيب المدارك للقاضي عياض، ج2، ص333 يعللها البعض أنه ترجم له في كتاب آخر ضائع هو تاريخ سبتة، هذا ما ذكره محمد الهادي شعيرة، المرابطون تاريخهم السياسي (430هـ ـ539هـ)، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، 1969، ص26

[3]– ابن عذارى، مرجع سابق، ص 9

[4]– أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، مرجع سابق، ص273ـ275

تعاليم الإسلام، وظهر فيهم متنبؤون ومشعوذون، كما قصدهم الخوارج للمنعة في جبالهم[1].

ذكر ابن خلدون ذلك بقوله: "**كان غمارة هؤلاء عريقين في الجاهلية، والبعد عن الشرائع بالبداوة والانتباذ عن مواطن الخبر، وتنبا فيهم رجل يعرف بحاميم بن منّ الله بن جرير عمر بن زحفو ولقب بالمفتري ــ وفي رواية أخرى بالمقتدي ــ ولعلها هي الأصل ثمّ حرفت إلى المفتري ــ والجبل الذي تنبأ فيه ينسب إليه ،وهو جبل حاميم المشتهر به قريبا من تيطوان، واجتمع إليه كثير منهم وأقرّوا بنبوته (من غمارة)، شرع لهم الشرائع الديانات من العبادات والأحكام، وصنع لهم قرآنا كان يتلوه عليهم بلسانهم (البربري)، ...كما كا نت أخته دبو ساحرة كاهنة ...**"[2]

وعلى الرغم من مقتل هذا المتنبيء في النصف الأول من القرن الرابع الهجري في حروبه مع قبائل مصمودة الساحل، على حد قول البكري ،وابن خلدون[3]، أوفي حروب مع الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر كما جاء في كتابي الاستبصار ومفاخر البربر[4] فإن بقايا ضلالاته وبدعه استمرت إلى منتصف القرن الخامس ــ أي حتى مجيء المرابطين ــ، ويبدو أنّ المنطقة لما فيها من جهل أصبحت منطقة تنتج متنبئين ؛فقد ذكر ابن خلدون متنبئا آخر ظهر في غمارة بعد حاميم اسمه عاصم بن جميل البردعوي[5]، أو عاصم بن

---

[1]- نفس المرجع، ص277

[2]- عبد الرحمن بن خلدون (ت 808هـ) العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ط3، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006، ج6، ص 254 ــ 255

[3]- ينظر، البكري، المغرب في وصف افريقية والمغرب، ص 101، وابن خلدون، العبر، مرجع سابق، ص210 ــ 211

[4]- صالح بن عبد الحليم الإيلاني المصمودي، مفاخر البربر، تح: عبد القادر بوباية، [ط.خ]، مؤسسة البلاغ للنشر والدراسات والأبحاث، الجزائر، 2013، ص215

[5]- ابن خلدون، مرجع سابق، ج 6، ص255 .

جهل اليزدجومي كما سمّاه صاحب مفاخر البربر نقلا عن كتاب العبر[1] أنّ ابن حاميم عيسى لازالا مبجلا في قومه، ولا يستبعد أن يكون ورث ضلالات والده، وقد كانت إباحية النساء منتشرة بينهم، ورجالهم كانوا يربون شعورهم كالنساء ويتخذونها ضفائر، ويطيبونها ويتعممون بها ...الخ[2]

الطائفة الثانية: قبائل برغواطة في الغرب[3]: تدين قبائل برغواطة بتعاليم إباحية تنافي تعاليم الإسلام، أسسها رجل يهودي الأصل يدعى صالح بن طريف البرْبَاطي نسبة إلى برْباط وهو حصن من أعمال شذونة بالأندلس[4]، ووفد على منطقة تامسنا[5] منذ أوائل القرن الثاني الهجري، ونشر مذهبه بين أهلها، وقد اختلف المؤرخون حول اسم برغواطة فبعضهم يذهب إلى أنّ هذه القبيلة لا يجمعها أصل واحد؛ بل هي أخلاطٌ من البربر اجتمعوا على شخص يهودي الأصل ادّعى النبوة اسمه صالح بن طريف بن شمعون البرباطي، فصارت كلمة البرباطي تطلق على كل من اعتنق ديانته، ثمّ حرّفت إلى برغواطي[6]

أما العلامة ابن خلدون فله رأي آخر فهو يعتبر قبيلة برغواطة من المصامدة، مصامدة المغرب، وأنّها امتداد لقبائل غمارة ويستند في ذلك إلى أنّ الملك والتغلب على

---

[1]– صالح بن عبد الحليم، مفاخر البربر، مرجع سابق، ص215

[2]– البكري، مرجع سابق، ص 213ــ 219

[3]– العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس مرجع سابق، ص278

[4]– شذونة: مدينة بالأندلس، تتصل نواحيها بنواحي مورو من أعمال الأندلس، وقيل هي من أعمال إشبيلية، معجم البلدان، ج3، رقم تر 7036

[5]– تامسنا كلمة بربرية بلهجة زناتة، وعناها البسيط الخالي، وقد اطلقت على البسيط الممتد على ساحل المحيط في الرباط غلى الدار البيضاء الذي يسمى الآن بالشاوية. ينظر العبادي نفي تاريخ المغرب والأندلس، مرجع سابق، ص278

[6]– لسان الدين بن الخطيب (ت 776 هـــ)، أعمال الأعلام: القسم الثالث، مرجع سابق، ص180ــ184

النواحي والقبائل لا يتم إلا إذا كان الحاكم ذو عصبية في قومه.[1] وهذا ما لا يُسلّم له؛ فالمنطقة عرفت هجرات كثيرة خاصة من المشرق أقامت لها دولا في المغرب كالأدارِسة، والأغالبة، وبني رستم، والفاطميين، وتمّ لهم التغلب رغم أنّهم لم تكن لهم عصبية في المغرب. أمّا البكري الذي عاصرهم فيذهب أنّ مؤسس الدولة البرغواطية الأول مات على مذهب الخوارج وخلفه ابنه صالح المتنبئ الذي شرع لهم دينا جديدا. [2].

ورجّحت إحدى الباحثات في دراستها عن برغواطة[3] أنّ أصولها يهودية قبل أن يعتنق صاحبها طريف الإسلام وأنّه استوطن المغرب الأقصى في تامسنا، من إقليم فاس الذي كان معروفا بكثرة العناصر اليهودية والمجوسية والمسيحية التي تعيش فيه،[4] وكيفما كان الأمر فإن الفكر العقدي لبرغواطة فكر خارج عن تعاليم الإسلام، فهو فكر يجمع أفكار ومذاهب وأديان متعددة، جمع بين السني والخارجي والتشيع إلى جانب بعض الأفكار اليهودية كما يلمح في فكرهم العقائدي بعض التقاليد البربرية المحلية والوثنية.[5]

الطائفة الثالثة: قبائل زناتة أو الدول الزناتية: ونعني بها قبائل مكناسة ومغراوة وبني يفرن وغيرها من القبائل الزناتية، وتعتبر هذه الدول بمثابة القوة الشرعية الحاكمة في المغرب لسنيتها ؛لاسيما بعد زوال دولة الأدارسة، ولا يمكننا أن ننكر دور هذه القبائل في جهاد برغواطة ،لكنها أخفقت في القضاء عليها؛ إلا أنّها قد تكون سببا في الحد من انتشارها[6].

---

[1]– ابن خلدون، العبر، مرجع سابق، ج6، ص249

[2]– البكري، مرجع سابق، ص213ـــ219

[3]– سحر السيد عبد العزيز سالم، من جديد حول برغواطة هراطقة المغرب في العصر الإسلامي، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص15 ـــ25

[4]– ابن أبي زرع، مرجع سابق، 7، 15، 24، 69، ابن خلدون، العبر، مرجع سابق، ج4، ص24 ـــ25

[5]– سحر السيّد، المرجع السابق، ص3

[6]– نفس المرجع، ص 288

كانت هذه القبائل يغلب عليها التنازع فيما بينها، فبنو يفرن يحكمون سلا[1]، ومغراوة تحكم فاس، وتادلا [2]يحكمها بنو يفران، واغمات حكمتها مغراوة، أما سجلماسة في أقصى الجنوب يحكمها بنو خزرون المغراويون[3].

الطائفة الرابعة: من روافض الشيعة والوثنيين في الجنوب[4]وقد استقل بعض هؤلاء هؤلاء ببعض النواحي في أقصى جنوب المغرب في بلاد السوس.

أمّا الشيعة الذين عرفوا باسم البجليين، فقد انتشروا بصفة خاصة في مدينة تارودانت[5] ونواحيها، وقد اختلفت الآراء حول مذهبهم وتاريخ تشيعهم ،فيرى البعض أنّ هؤلاء كانوا اسماعلية وأنّهم ينتسبون إلى علي بن عبد الله البجلي الرافضي الذي نزل بلاد السوس أيام حركة عبيد الله المهدي بافريقية الذي نشر مذهبه وتوارثته الأجيال[6]. كما تذكر بعض الروايات أنّهم ينتسبون إلى رجل يدعى محمد بن ورصند البجلي، وأنّهم كانوا على عداء مع جيرانهم المالكية في السوس، وأنّ القتال بينهم متصل ،وأنّه كان لهم مسجد واحد يصلي فيه الفريقان فرادى، وتصف رواية ابن حوقل هؤلاء القوم من شيعة ومالكية بالجهل والغلظة والجفاء[7].

وقد وصمهم ابن حزم بالكفر والإلحاد[8]، ومهما يكن من اختلاف المؤرخين حول تحديد مذهب هذه الطائفة من البجليين، إلا أنّهم متفقون على أنهم من الشيعة،

---

[1]– سلا: مدينة بأقصى المغرب، وهي مدينة متوسطة لاهي صغيرة ولاهي كبيرة، اختطها عبد المؤمن الموحدي، معجم البلدان، ج3، ص231

[2]– تادلا: من جبال البربر بالمغرب قرب تلمسان وفاس، معجم البلدان، ج2، رقم تر 2404

[3]– العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، مرجع سابق،، ص 288

[4]– نفس المرجع، ص 289

[5]– تارودانت: وهي حاضرة بلاد سوس وإليها يجتمع اهله، البكري، مرجع سابق، ص258.

[6]– ابن أبي زرع، روض القرطاس، مرجع سابق، ص 21، السلاوي، الاستقصاء، ج2 ص13

[7]– ابن حوقل، صورة الأرض،، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، [د.ت]، ص90

[8]– علي ابن حزم (ت 456هـ)، الفصل في الملل والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج4، ص183

وأنّ بينهم وبين أهل السنة من المالكية في المنطقة عداء مستحكم [1] ممّا يؤثر سلبا على استقرار المنطقة.

أمّا الوثنيون فهم أيضا كانوا يقيمون في المناطق الجنوبية ـــ عبدة الكبش ـــ حسب رواية البكري حيث أشار إلى قبيلة مجاورة للبجليين، كانت تقيم في جبل وعر بنواحي الأطلس الكبير[2]،

من خلال هذا العرض يتبين أنّ المغرب في تلك الحقبة كان يعيش محنة دينية ،وفكرية وسياسية قاسية ،وكان يحتاج إلى معجزة تنقذه من هذا الوضع العصيب[3]، وهذا وهذا ما أدركه وفقهه المرابطون فاستنفذوا الجهد والوقت والمال لتغييره.

المطلب الثاني: الكيانات السياسية في الأندلس قبل دخول المرابطين: لم تكن الأندلس بأحسن حال من المغرب ؛ فبعد سقوط الدولة الأموية في سنة 422هـــ ،تحوّل الحكم في قرطبة إلى حكم دويلات صغيرة بحسب انتمائها العِرقي، استقل كل أمير بدويلته، وأعلن نفسه ملكا عليها ، فدخلت البلاد في عصر الطوائف، وقد انضوت هذه الدويلات الطائفية تحت لواء ثلاثة أحزاب كبيرة عمل كل منها على بسط نفوذه وسلطانه على الأندلس[4].

الحزب الأول: يمثله أهل الأندلس الذين استقروا فيها منذ القديم، وانصهروا في البوتقة الإسبانية وبمرور الزمن صاروا أندلسيين رغم أنّ أصولهم العرقية إما عربا، أو مغاربة، أو صقليين، وإمّا إسبان مسيحيين ،وكان من زعمائهم بنو عبّاد وهم لخميّون[5]

---

[1]– العبادي، مرجع سابق، ص290

[2]– البكري، مرجع سابق، ص241

[3]– العبادي، مرجع سابق، ص291

[4]– ابن عذارى، مرجع سابق، ج3، ص 155ـــ316

[5]– ملوك بنو عباد ينتسبون إلى النعمان بن المنذر آخر ملوك الحيرة، وأول من هاجر إلى الاندلس هو نعيم وابنه عطاف وكانا من العريش المصرية، ثمّ انتقلا إلى الأندلس واستوطنا فيها ينظر، أحمد بن محمد بن خلكان (ت781هـــ)، وفيات الأعيان أنباء أبناء الزمان، دار صادر، بيروت، 1977، ج5،

وكانوا في اشبيلية[1]. أمّا بنو جهور في قرطبة، وبنو هود الجذاميون في الثغر الأعلى بسرقسطة [2]، وبنو صمادح أو بنو تجيب في المرية[3]، وبنو برزال في قرمونة وبنو خزرون في أركش، وبنو نوح في مورو، وعبد العزيز بن أبي عامر في بلنسية[4].

الحزب الثاني: يمثله المغاربة أو البربر حديثو العهد بالأندلس؛ ولاسيّما الصناهجة الذين استقروا بها أيام المنصور بن أبي عامر، ومن زعماء هذا الحزب بنو زيري الصنهاجيون في غرناطة وهم فرع من بني زيري حكام الدولة الزيرية في إفريقية على العهد الفاطمي، وكذلك بتو حمود الأدارسة العلويون وهم من سلالة الأمير أبي حفص عمر بن إدريس الثاني الذي كان يحكم بلاد غمارة في شمال المغرب ؛ فعقب سقوط الخلافة الأموية انتهز أحد أمرائها الفرصة فاستولى على مالقة ثم تقدّم إلى قرطبة وقضى على صاحبها الأموي الملقب بالمستعين سنة 408هـ وأسّس دولة بني حمود.

الحزب الثالث: يمثله كبار الصقالبة الذين استقلوا بشرق الأندلس والذين جاءوا أطفالا إلى قرطبة حيث رُبيَّ الذكور منهم تربية عسكرية واستُخدِموا في القصور حرّاسا وجندا ،و تدرجوا حتى صار منهم الوزراء والقادة ثمّ الأمراء، وقد برزوا في الدولة العامرية الصقلبية في عهد المنصور بن أبي عامر التي سميت باسمهم لانهم كانوا من مماليكه،

ص21، مؤلف مجهول، جغرافية وتاريخ الأندلس، تح: عبد القادر بوباية، [ط .خ]، مؤسسة البلاغ للنشر والدراسات والأبحاث الجزائر، 2013، ص349

[1]– إشبيلية: مدينة قديمة، وهي غرب من قرطبة وشرق من لبلة، وهي من أعظم المدن وأكبرها، ينظر، نفس المرجع، ص145

[2]– سرقسطة: بلدة مشهورة في الأندلس ذات فواكه عذبة على سائر فواكه الأندلس، مبنية على نهر كبير، ينظر معجم البلدان ج2، رقم تر 6380

[3]– ألمرية مدينة عظيمة على ساحل البحر، أحدثها المسلمون، كانوا يرابطون فيها بنى سورها عبد الرحمن الناصر، ينظر جغرافية وتاريخ الأندلس، مرجع سابق، ص180.

[4]– بلنسية: كورة ومدينة مشهورة بالأندلس وهي شرق تدمير وشرق قرطبة، تعرف بمدينة التراب، يتظر معجم البلدان، ج1 ص 581 .

وقد استطاع أحد زعماء الصقالبة الاستقلال بدانية ثمّ استولى على الجزر الشرقية البليار[1].

كانت الحياة السياسية والاجتماعية في عصر هؤلاء ملوك الطوائف مفكّكة ،ومنحلّة تفتقد من الناحية النظامية إلى أبسط عناصر الدولة المستقرة باستثناء القليل منها ،سواء برقاعها الجغرافية أو مواردها المادية ؛فالبعض منها لا يستطيع حتى الاستقلال بشؤونها السياسية أو العسكرية ؛فقد كانت اقرب إلى النظام الإقطاعي الذي تسيّره الأسر القوية والجماعات القبلية كما في الإمارات البربرية ،ومن ثَمّ لم تكن مهمة هؤلاء الملوك العمل لخير شعوبها ورخائها ،وحفظ أمنها ونظامها العام ،وإنما كانت تعمل قبل كل شيء لمصلحتها الخاصة، ولرفعة شأنها ،ودعم سلطانها، بينما شعوب هذه الدويلات خاضعة للمغارم الفادحة والفروض الظالمة، لتستفيد بها مشاريع هذا الحاكم أو ذاك ؛سواء لإقامة بلاط ضخم أو مشاريع عسكرية لحماية مملكة هؤلاء من الاقتطاع الذي تمارسه دويلة من هذه الدويلات ضد أخرى ، ولا يهمّ إذا كان ذلك يتم بمباركة ومساعدة أعداء الإسلام الصليبين، بل حتى لو استولوا عليها ،والشواهد التاريخية كثيرة لا يمكن حصرها هنا، وأكبر شاهد على ذلك موقفهم إزاء نكبة طليطلة[2] وتخاذلهم عن نجدتها حين حاصرها ملك قشتالة وصمّم على أخذها باستثناء أمير بطليوس[3] وهي القاصمة التي قصمت الأندلس، وبدأت أرض الأندلس تنسلّ واحدة تلو الأخرى من قبضة المسلمين، وتفتقت أطماع النصارى القريبين منها ،والذين عرفوا كيف يشترون ذمم هؤلاء الأمراء؛ والثمن تركهم على عروشٍ هشّة يدفعون لهم من أموال المسلمين

[1]– أحمد العبادي، التاريخ العباسي والأ ند لسي، مرجع سابق، ص465

[2]– طُليطلة مدينة كبيرة بالأندلس، وهي غربي ثغر الروم وبين الجوف والشرق من قرطبة، وهي على نهر تاجة، وقد نكبت واستولى عليها النصارى الإفرنج سنة 477هـ أو 478هـ، ينظر معجم البلدان، مرجع سابق، ج4، رقم 7963

[3]– بطليوس: مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهر آنه غربي قرطبة، معجم البلدان، ج1، رقم 1972

ضريبة بقائهم فيها، بعد ما كان هؤلاء ـــ النصارى ـــ يدفعون الجزية لأسلاف المسلمين.[1] لا يتجرأ أحد من المسلمين أن ينتقد هذه التصرفات حتى العلماء الذين كانت تعج بهم العدوة الأندلسية ؛فالحرية السياسية أو حرية التعبير وإبداء الرأي منعدمة.

إزاء هذه الأوضاع المأسوية في المغرب والأندلس ؛ فما القرار الذي يجب أن يتخذ نظير ذلك في العدوتين؟

المطلب الثالث: المرابطون والحركة التغييرية الإصلاحية في العدوتين:

الفرع الأول: تعامل المرابطين مع الكيانات السياسية في العدوة المغربية

خرج المرابطون وهمّهم الأكبر إنقاذ المنطقة من براثين الشرك والبدع والكفر والضلال رافعين راية الإصلاح والتغيير من جهة؛ وراية التوحيد الفكري والمذهبي من جهة أخرى لإصلاح للبلاد والعباد. ففي سنة 445 هـــ بعدما كوّن عبد الله ياسين الرعيل الأول من خيرة أبناء القبائل الصنهاجية، سمّاهم "المرابطين"، خرجوا في أعداد ضخمة من الصحراء إلى مناطق متعددة من المغرب الأقصى؛ فانطلقوا إلى درعة وسجلماسة[2] بعدما استدعاهم فقهاؤها وصلحاؤها لتطهير بلادهم من المنكرات وشدّة الظلم والجور[3]، وقد استطاعوا أن يقضوا على الزعامات الفاسدة وأتباعها، ويأخذوا أموالهم ،وإبلهم وأسلحتهم، ثمّ يُخرِج الزعيم الروحي خُمس هذه الغنائم ويفرّقها على فقهاء وصُلحاء هذه المناطق[4] تقديرا لِأهل العلم، ومعرفة لفضلهم، ممّا يؤكد على أنّ

---

[1]– محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني ـــ ملوك الطوائف ـــ، ط4 مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1997 ص717

[2]– درعة مدينة صغيرة بالمغرب من جنوب الغرب بينها وبين سجلماسة أربعة فراسخ، ودرعة غربيها أكثر تجارها يهود، معجم البلدان، ج 2، رقم تر4767، أما سِجِلْمَاسة في جنوب المغرب، بينها وبين فاس عشرة أيام تلقاء الجنوب وكانت ثاني مدينة تشيد في المغرب بعد القيروان، وهي عاصمة أول دولة في المغرب العربي مستقلة عن المشرق (إمارة بني مدرار الخارجية الصفرية)، نفس المرجع، رقم تر 6288، ينظر البكري، مرجع سابق، ص225

[3]– ابن أبي زرع، ص 79.

[4]– نفس المرجع، ص 79.

هؤلاء القوم يقدّرون العلم وأهله. ثمّ بعدها انطلقوا إلى منطقة السُّوس، ثمّ إلى أغمات في 449هـ،تادلا وقضوا على الزعامات المناوئة ،وأصلحوا الأحوال وغيّروا المنكرات، وأسقطوا المغارم والمكوس التي كانت تفرض على السكان ،وبعثوا عمالهم على الصدقات[1] ،وقد كلّفهم ذلك أرواحا كثيرة منهم القائد يحي بن عمر الذي خلفه أخاه بعدها، ثم بعد فتح هذه المناطق ،انطلقوا لمحاربة برغواطة التي كانت تهدد المنطقة على مر العهود كما ذكرنا سابقا، استطاعوا أن يحدوا من خطرهم وقد استشهد القائد الروحي في هذه المعركة عبد الله ياسين، لكن ذلك لم يفت في عضد المرابطين، فواصلوا مسيرهم مع قائد وزعيم آخر "يوسف بن تاشفين" ممتثلا لمبادئ مدرسة ابن ياسين ،وقد نجح هو ومن معه في تحقيق رسالتها الإصلاحية، فتحوّلت المنطقة التي كانت موطنا للمتنبئين وذوي العقائد الفاسدة إلى أكثر المناطق تدينا.[2] واستطاع هذا القائد بفضل حنكته وقدرته العسكرية أن يبسط نفوذه على المنطقة ،ويختط مدينة مراكش التي جعلها عاصمة له كما يُرجّح أحد الباحثين[3]، فكان تأسيسها تدعيما لمركز المرابطين ،كما كان استلاؤهم بداية على مدينة فاس صلحا في 455هـ، لكن ما لبث أن عاد أميرها السابق واستولى عليها ،وقتل حامية المرابطين ،والعلماء الذين تركهم ابن تاشفين للإصلاح والتعليم ،ولم يكتف بقتلهم فقط ؛بل مثّل بهم وصلبهم. وقد تمكّن القائد المرابطي أن يحصنها ويصلح أحوالها عمرانيا وماديا بعد ما فتحها ثانية في 462هـ[4]، كما تمكن من

---

[1]- نفس المرجع، ص81 .

[2]- السيد عبد العزيز، سالم المغرب الكبير، العصر الإسلامي، [د، ط]، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ج2، ص696

[3]- الدكتور السيد عبد العزيز سالم، نفس المرجع، ص702 ياقوت الحموي، معجم البلدان مادة مراكش، 5 ج ص94

[4]- أحمد بن علي القلقشندي (ت821هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ج5، ص183ـ185

السيطرة على مدينتي طنجة وسبتة[1] اللتين تعتبران بمثابة معبري الأندلس[2]، تمكن المرابطون وأميرهم يوسف بن تاشفين من توحيد المغرب ،وإقامة دولة قوية تضم أقاليم القسم الغربي من المغرب، ولم يرغب أن يُلَقب بالخليفة بل اكتفى بلقب أمير المسلمين وظل يعتبر دولته تابعة للخلافة الإسلامية على نقيض من سابقيه ولاحقيه، واعتبر نفسه واحدا من رجالها كما صّرح هو نفسه بذلك عندما ردّ على بعضهم قائلا: ..."**وأنا رجلهم، والقائم بدعوتهم**"[3] كما كانوا يستخدمون السواد شعارا لهم كما استخدمته الخلافة العباسية [4]. لم يكن عند الأمير المرابطي أطماعا انفصالية كما توضح ممارساته السياسية أو العسكرية التي تداولتها الكتب التاريخية، كما لم يكن توّاقا لسفك الدماء خلال حملته لتوحيد المغرب، بل قاتل من قاتله، ومن وقف في وجه الوحدة التي أراد تحقيقها، وأسقط عن السكان المغارم والمكوس، وكان يضع على كل منطقة فتحها من يقوم بتعليم وتفقيه الناس، وتقسّيم الغنائم على الجند وفقهاء المنطقة، كما لم يهمل تقسيم الزكاة على مستحقيها[5] فالمرابطون حاربوا وقاتلوا من قاتلهم من زعامات مستبدة، أو ضالة أو كافرة وأتباعها، بينما وجد العلماء كل تقدير وتبجيل وأما العامّة فقد أنقذوهم من الضلالات، والمغارم والمكوس التي فرضت عليهم، وأحيَوا فريضة الزكاة التي قضت عليها هذه الزعامات؛ ممّا أنعش الحياة الاجتماعية، كما انتعش العمران بانتعاش الاقتصاد.[6] كمالا ينبغي أن نهمل حملة المرابطين تجاه المناطق الأخرى ـــ في هذه الفترة ـــ في المغرب

---

[1]– سِبتة وطنجة مدينتان في المغرب الأقصى والمسلك بينهما مساكن مصمودة ينظر البكري، مرجع سابق، 186ـــ189

[2]– نفس المرجع نص713

[3]– حسين مؤنس، سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس، ط1، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 66ـــ67،، تاريخ المغرب الكبير، مرجع سابق، ص717

[4]– نفس المرجع، ص717

[5]– أحمد بن حمّاد الناصري السلاوي (ت1315هـــ)، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2015، ج1 ص281

[6]– ابن أبي زرع، مرجع سابق، ص91، الاستقصاء، مرجع سابق، ج1، ص193،

الأقصى، وبعض المناطق في المغرب الأوسط في كل من تلمسان ووهران وجبل ونشريس، وجميع أعمال الشلف ـــ وبنفس النهج الذي سلكوه ـــ قبل ورود كتب الاستغاثة إليه من الأندلس.[1]

خلال مسيرة المرابطين الإصلاحية والتأسيسية لم يتعاملوا مع خصومهم السياسيين بدموية كما تعامل بها غيرهم مع خصومهم[2] إلا في حالات معدودة، وقد ذكرت كتب التاريخ حادثتين حكم فيها بالإعدام بشكل رسمي الأولى في عهد يوسف بن تاشفين، والثانية في عهد ابنه علي[3] ،فأين يضع ذلك دعاة الحرية السياسية ؟!.

الفرع الثاني: تعامل المرابطين مع المعارضة السياسية في الأندلس:

لم ينطلق يوسف بن تاشفين إلى الأندلس من تلقاء نفسه؛ بل بعدما استصرخه أهلها من ملوك وعلماء الذين شعروا بالذّل والإهانة من القشتاليين الذين ذاقوا حلاوة الانتصار على المسلمين في طليطلة؛ ففرضوا عليهم الإتاوات والجزيات[4]، وأمعنوا في إهانة إهانة ملوك الطوائف الذين سايروهم كثيرا، فوجد المعتمد بن عباد وغيره من ملوك الطوائف أنفسهم تحت وطأة تهديدات القشتاليين، فاستنجدوا بالمرابطين مظطرين[5]، تمكن تمكن المرابطون من الاجتياز إلى العدوة الأندلسيية وساهم كثير من قوات أمراء الطوائف في المشاركة في القتال في موقعة الزلّاقة والتي استطاعت أن تحدث تغييرا مفاجئا في سير حركة الاسترداد التي خططها الصليبيون، كما رفعت من قدر المرابطين أمام الشعوب الإسلامية قاطبة حكاما ومحكومين، كما أسقطت من قدر ملوك الطوائف في نظر

---

[1]– ابن أبي زرع، مرجع سابق، ص90

[2]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 30

[3]– ابن عذارى مرجع سابق ص51، عز الدين جسوس، موقف الرعية من السلطة السياسية في المغرب والاندلس على عهد المرابطين، ط1، أفريقيا الشرق، المغرب، 2014، ص347، وذكر صاحب الحلل الموشية أنّ ابن تاشفين ألغى عقوبة الإعدام، ص59

[4]– ابن عذارى، مرجع سابق، ج4، ص91

[5]– الحلل الموشية، مرجع سابق، ص28ـــ30، الاستقصاء، مرجع سابق، ج1، ص211

راعاياهم[1] علماء كانوا أم من عامة الناس ،وأدركوا من خلال ذلك أنّه لابّد من التخلص منهم لأنّهم بمثابة حجر عقبة في وجه الوحدة وجهاد النصارى، بالإضافة إلى حكمهم الإقطاعي الديكتاتوري. ولقد ضمت الوفود المستنجدة بالمرابطين قبل الزلاّقة فقهاء وقضاة لم يكونوا راضيين عن الأوضاع. وبعد تسارع الأحداث وبروز التهديدات النصرانية، ولجوء بعض ملوك الطوائف إلى إبرام معاهدات بينهم وبين النصارى بعيدا عن المرابطين[2] محاولين إبعادهم خشية على عروشهم منهم، ممّا جعل بن تاشفين يقود حملة تطهيرية ضدهم بدأها 483 سنة وقد علّل لذلك قائلا: "**إنّما كان غرضنا في ملك هذه الجزيرة أن نستنقذها من أيدي الروم لما رأينا استلاءهم على أكثرها وغفلة ملوكها، وإهمالهم الغزو وتواكلهم وتخاذلهم وإيثارهم الراحة ،وإنّما همة أحدهم كأس يشربها، وقينة تسمعه، ولهو يقطع به أيامه. ولئن عشت لأعيدنّ جميع البلاد التي ملكها الروم في طول هذه الفتنة إلى المسلمين، ولأملأنها عليهم ــ الروم ــ خيلا ورجالا لا عهد لهم بالدّعة...**"[3] إنّ قرار بن تاشفين بتنحيتهم لا يعد دكتاتورية و لم يكن مرتجلا؛ بل بناء على فتوى أصدرها فقهاء المغرب والأندلس وغيرهم[4] باعتبار هؤلاء الملوك مالؤا الأعداء الفونسو وقومه وتمادوا في خياناتهم وتقاعسهم عن حماية البلاد، ورغم ذلك فقد رفق بهم و لم يُقتلوا ماعدا المتوكل بن الأفطس صاحب بطليوس الذي قتله المرابطون مع ابنيه، وتجهل المصادر سبب ذلك ،أما صاحب الحلة السيراء فيعتبرها من أخطاء بن تاشفين .[5]

---

[1] – السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب الكبير، مرجع سابق، ص 727

[2]– لسان الدين الخطيب، أعمال الأعلام ص 250، السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب الكبير، مرجع سابق، ص644

[3]– المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب مرجع سابق، ص122

[4]– كأبي بكر بن العربي، والطرطوشي، والغزالي، ينظر عصمت دندش، دراسة حول رسائل ابن العربي، مجلة المناهل، العدد9، يوليو 1977، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، ص149ــ154.

[5]– ترجمته في كتاب ابن الآبار، الحلة السيراء في أشعار الأمراء، تح: محمد عثمان، ط1، شركة نوابغ الفكر مصر، 2009، ص311.

لم يستثن يوسف بن تاشفين من ملوك الطوائف المتخاذلين والمتقاعسين عن الجهاد بل الممالئين للأعداء في الأندلس سوى المستعين بالله أحمد بن هود صاحب سرقسطة حيث أبقاه في مكانه لأن هذا الأخير وعده أنه سيقف سدا في وجه العدو، ولن يبدر منه ما يخل بذلك.[1] وهنا يظهر جليّا أنّ غرض المرابطين ليس تصفية كبراء القوم طمعا في امتلاك البلاد؛ وإنما إزاحة المعوّقات التي تقف في وجه الوحدة التي هي تمهيد لاسترجاع ما أخذه الأعداء، وإذا كان هناك من يساهم في ذلك من ملوك الطوائف فلابد أن يعطى الفرصة ولا يُحرم منها، ولا يؤخذ بجريرة الآخر؛ كما فعل مع المستعين بالله ،فالنفسية الاستبدادية التي اتُهم بها المرابطون لا نجد لها أثرا في هذه المواقف، بل هناك من ملوك الطوائف من كانت عقوبته إخراجه من الأندلس، ونفيه إلى المغرب، وكانت العقوبة المستحقة له القتل لخيانته؛ لكنّ بن تاشفين حرص على إقامة كل من المعتمد بن عباد وعبد الله بن بلقين ـــ رغم خيانتهما ـــ وعائلتهما في أغمات، ـــ بما يسمى اليوم "الإقامة الجبرية " ـــرغبة منه في توفير سبل الراحة لهما في هذه المدينة التي كانت مركزا حضاريا في تلك الفترة لما تهيئه هذه المدينة من جوّ يصلح لهؤلاء الملوك، وهي مدينة المتصوفة، بل هي مدينة العلم والعلماء[2]، وكان للمعتمد مطلق الحرية في استقبال من يشاء من أرباب الشعر والأدب وشعره ملأ الآفاق في هذه الفترة ،ووصل إلينا دون أن تمنعه الدولة أو تصادره، أمّا أبناؤه فلم يسجنوا أو يضيّق عليهم طالما لم يسيئوا للنظام العام، بل تقلدوا بعض المناصب حسب ما استقيناه من كتب التراجم[3] أمّا الأمير عبد الله

[1]– السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص646

[2]– عصمت دندش، أضواء على المرابطين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991، ص16

[3]– ابن الآبار (ت658هـ)، التكملة لكتاب الصلة، تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر، الدار البيضاء، [لا.ت]، ج3، ص106، الحلة السيراء،: مرجع سابق، ص295ـــ299.

بن بلقين أمير غرناطة فقد وصلت مذكراته التي كتبها في إقامته بأغمات دون أن تمنع هي الأخرى[1]. هكذا تعامل المرابطون مع خصومهم السياسيين!!.

المبحث الثاني: حرية التعبير والفكر والاعتقاد في الحكم المرابطي

المطلب الأول: **حرية التعبير**: لقد أكدت لنا كثير من الحوادث التاريخية في عصر الخلفاء الراشدين أصالة ممارسة مبدأ حرية التعبير، وإبداء الرأي وإن شئنا بالمصطلح السياسي مبدأ الحرية السياسية الفردية والجماعية[2]،فقد كان الأفراد يبدون آراءهم، ويعارضون بكل حرية سياسة الخلفاء دون أن يُضطهدوا، أو تصادر حرياتهم وحقوقهم، وأبرز موقف في هذه الفترة هو موقف الخوارج كحركة فكرية سياسية معارضة ،وقد خرجت على الإمام علي (رضي الله عنه) فقد كانت تناصبه العداء، بل تطعن فيه، فكان يكتفي بكلمته المشهورة التي أضحت قاعدة راسخة في التعامل مع المخالفين في الفكر والرأي، حيث يقول: لهم علينا ثلاث: "**ألا نبدأهم بقتال ما لم يقاتلونا ،ولا نمنعهم مساجد الله أن يذكروا فيها اسمه، ولا نحرمهم من الفيئ مادامت أيديهم مع أيدينا**[3] ثم اشترط مقابل ذلك عليهم فقال: "**على ألا تسفكوا دما حراما ،ولا تقطعوا سبيلا، ولا تظلموا ذميا.**"[4] فإذا لم يتعد الرأي المخالف إلى رفع السلاح، فليس للسلطة السياسية حق في قمعه؛ فهذا يؤكد مدى الحرية الفكرية والسياسية التي مارسها الخلفاء الراشدون بدءا بأبي بكر وانتهاء بعلي رضي الله عنهم جميعا، وسيدنا علي لم يقاتل الخوارج حتى بدأوه هم بالقتال. ولعلى السلطة السياسية المرابطية اقتفت آثار أصحاب "رسول

---

[1]– عبد الله بن زيري (ت483هـ) مذكرات عبد الله زيري تح: ليفي بروفنسال، تنس: محمد الأمين بلغيث، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014 ص127 ـ231

[2]– حاكم المطيري، الحرية والطوفان، ط5، [لا.د]، 2013، ص58

[3]– أبوبكر بن أبي شيبة (235 هـ)، مصنف ابن أبي شيبة، تح: كمال يوسف الحوت، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1409، ج 7، ص521

[4]– قالت عائشة (رضي الله عنها): فلم قاتلهم إذا ؟! قال عبدالله ابن شداد: "والله ما بعث إليهم حتى قطعوا السبيل، وسفكوا الدماء، واستحلوا الذمة"، ينظر، أبو الفداء إسماعيل ابن كثير، البداية والنهاية، تح: علي شيري، ط1، دار إحياء التراث، 1988، ج7، ص 311

الله"وحاولت تطبيقه وتجسيده على أرض الواقع، كما أنّ هناك بعض الآراء التي لها وجاهتها يمكن الاستئناس بها في هذا الموضع، حيث يوعز بعض الباحثين ارتباط الاستنارة الفكرية والتعايش السلمي الثقافي، وروح الاختلاف وتقبل الرأي الآخر بالوضعية الاقتصادية المريحة التي تكون عليها دولة ما، حيث تمنح قوة الاقتصاد حصانة للسلطة تجعلها تتجه وجهة متفتحة في تلقيها للجدل الاجتماعي والثقافي الذي تعيشه المجتمعات الخاضعة لحكمها[1] ،وهذا قد نجده في بدايات المراحل الأولى من أعمار الدول خاصة ـــ مرحلة القوة ـــ وقد تمتعت الرعية في العصر المرابطي بهامش كبير من حرية التعبير وإبداء الرأي، خاصة في عهودها الأولى التي اتسمت بالاستقرار إلى حد كبير، رغم ما تخللها من منغصات، سواء كان ذلك في عهد يوسف بن تاشفين، أو في الفترات الأولى من عهد ابنه علي؛ أمّا أبرز تجلياتها في عهد الأول؛ عندما وجد يوسف بن تاشفين نفسه مضطرا ـــ بسبب اتساع دولته، وضرورة إعداد الجيش وتسليحه، وعجز بيت المال عن القيام بذلك ـــ أن يستشير الفقهاء في إمكانية فرض ضريبة أو معونة كما سمّوها على الرعية؛ وافقه كل الفقهاء والقضاة ماعدا قاضي ألمرية الذي رفض فرض وإقرار هذه الضريبة إلا بعد أن يدخل أمير المسلمين المسجد صحبة طائفة من الفقهاء ويقسم بأنّه لم يبق في بيت مال المسلمين درهم ـــ تأسيا بسيدنا عمرـــ ممّا اضطره لفرض هذه الضريبة. لم يقمع و لم يلاحق بل بعث له الأمير خطابا توضيحيا[2] .

وثمّة حادثة أخرى في عهد الابن تبرزـــ مبدأ حرية التعبير وإبداء الرأي وحق الاعتراض ـــ ثورة على أهل ميورقة في سنة 509هـــ على العامل المُرابطي وسياسته التعسفية التي أجبرت أهل المدينة على بناء مدينة أخرى بعيدة عن البحر، ممّا يقْضِي على البنية الاقتصادية الاجتماعية للسكان حيث يقضي على أساس موردهم الاقتصادي الذي

---

[1]– عبد النور حاجي، وضعية الفلسفة كمحدد للنظام الثقافي في المغرب الأوسط ومساهمة علمائه 2013 -02 08 .abdenour- hadji blogspot. Com

[2]– القاضي محمد بن يحي يعرف بابن البكراء، وفي نسخة الفراء، الونشريسي، المعيار المعرب، تخر: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ج11، ص 132

كانت المدينة الشاطئية تمثله بكل بنياتها، فألقوا القبض على العامل وصفّدوه، وراسلوا أمير المسلمين علي بن يوسف حيث أوضحوا له سبب ثورتهم وفعلهم، وأنّهم معترفين بالسلطة المركزية، منتفضين على تصرفات ممثل السلطة التنفيذية المحلية، فكان رد فعل الأمير إيجابيا ،واستطاع استيعاب ثورة الرعية ،وقام باستبدال عامله على ميورقة ،وأوصى العامل الجديد بإصلاح أحوال أهل المدينة وتلبية مطالبهم .[1] كما اندرج مسعى الفقيه القاضي ابن رشد في سنة 520هـ ضمن الإطار نفسه؛ فقد رحل هذا القاضي من الأندلس إلى مُراكش ؛لما ساءت أوضاعها بسبب تواطؤ بعض المعاهدين مع الأعداء ،فقد أخذ برأيه بإجلائهم إلى العدوة المغربية، رغم إخلالهم بالعهد، والعقوبة الموجبة لخيانتهما القتل، كما أخذ برأيه في بناء الأسوار، واقتنع الأمير بضرورة عزل أخيه أبي الطاهر تميم[2]، وتعيين الأنسب لذلك، ـ لّما بلغه استياء أهل الأندلس ـ، واتخاذ التدابير السياسية العسكرية اللازمة. هذا دليل آخر عن سرعة استجابة السلطة المرابطية لمطالب مواطنيها، وعدم استخدام سياسة تكميم الأفواه وأنّ الرعية والحكام سواسية أمام القضاء، بل أتاحت هذه الحرية لدى الرعية إمكانية رفع الدعاوى ضد عمال السلطة والالتجاء إلى القضاء لإنصافهم، قد ترتب عن ذلك استفتاء للقاضي عياض في بعض كتب النوازل حول جواز أن يوكل العامل المدعى عليه أحدا من أصحابه وحشمه يمثله عند التقاضي[3]، وكتب النوازل المعاصرة لها أوردت أسئلة للرعية في هذا العهد تبين اهتمام الرعية بالحاكم من جهة، والاستفسار عن مدى أحقيته في بعض الأموال من جهة

[1]– عز الدين جسوس، مرجع سابق، ص341

[2]– مؤلف مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المرّاكشية، ط1، مطبعة البشير الفورتي، تونس، [لا.ت]، ص71، وقد اخطأ الناشر حيث نسب الكتاب لمحمد لسان الدين الخطيب . ينظر ابن أبي زرع، روض القرطاس، مرجع سابق، ص106

[3]– الونشريسي، ألمعيار المعرب، مرجع سابق، ج10، ص98

أخرى[1]، ولولا حرية التعبير التي أتاحتها السلطة السياسية ما تجرأت الرعية عن السؤال عن ذلك.

المطلب الثاني: الحرية الفكرية والمذهبية وحرية الاعتقاد:

قامت دولة المرابطين على أساس العلم، وكانت نزعة مؤسسها الأول عبدالله ياسين إلى علم الفقه على المذهب المالكي ـــ أقوى من أي علم آخر، فغلبت هذه النزعة على اتجاه الدولة العام، ومن ثمّ تقديمها للفقهاء على غيرهم من أرباب المعارف الأخرى، وهذه النزعة التي يُغلّب فيه نوع خاص من العلوم كثيرا ما كانت ظاهرة منتشرة في كثير من الدول، ولم يعب عليها؛ بل اعتبرت من أسباب نهضة ذلك العلم، كما اعتبر أحد الباحثين أنّ اهتمام المرابطين بعلوم الدين كان يزينه تشبعه بالروح السلفي المتسامح، وعدم مجاراته للخلافات المذهبية والبدع والأهواء التي كانت حينئذ تنخر كيان الأمة في المشرق[2]

وقد ذكر المؤرخ الموحدي اهتمام السلطة المرابطية بالعلم والعلماء دون أن تخصّ الفقه والفقهاء قائلا: "**انقطع إلى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين من الجزيرة من أهل كل علم فحوله حتى أشبهت حضرته حضرة بني العباس في صدر دولتهم، واجتمع له ولابنه من بعده من أعيان الكتّاب، وفرسان البلاغة مالم يتفق اجتماعه في عصر من الأعصر...**"[3] هذا يعني أنّ العلماء في جميع العلوم كانوا يحضون بمكانة داخل البلاط المرابطي، ربما يبقى التوجه العام للدولة هو علم الفقه؛ والفقه المالكي خصوصا، وهو وجهة الحركة الإصلاحية المرابطية منذ بدايتها ،لكن ليس بالطريقة التي ذكرها المؤرخ المرّاكشي في موضع آخر مناقضا تماما لكلامه السابق مماّ يجعل الباحث يجزم بتحامل هؤلاء المؤرخين على المرابطين، وعدم توخي الموضوعية حيث يقول: "**فلم** يكن **يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم علم** الفروع، **أعني فروع مذهب مالك،**

---

[1]– نفس المرجع، ج10، ص449، عزالدين جسوس، مرجع سابق، ص345

[2]– النبوغ المغربي، مرجع سابق، ص68

[3]– عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، مرجع سابق، ص326

فنفقت في ذلك الزمن كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبذ ماسواها، وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم" وهذا الكلام نقله أيضا بعض الباحثين[1] وبنوا عليهم آراءهم، **إلاّ** أنّه **من خلال كتب التراجم وسير العلماء نسجل أن هناك علوما أخرى نقلية وعقلية كعلم الكلام والفلسفة والطب أخذت** حيزا من اهتمام العلماء ،كما أن التكوين العلمي للفقهاء كان متنوعا ومتعدد الاتجاهات والمشارب من شافعية وأشعرية وكلامية وفلسفية، فعبد الله ياسين نفسه ـــ مؤسس الدولة ـــ تكوّن على يدي وأجاج بن زللو تلميذ أبي عمران الفاسي الذي صحب الباقلاني، وأخذ عنه المذهب الأشعري وقد توطّد الفقه المالكي قبل عصر المرابطين، وقد واصل تقدمه في عصرهم[2]، وامتزجت دراسة الفقه بعلم الكلام على طريقة أهل النظر والتأويل ،وعني كثيرون بعلم القراءات الذي لم ينقطع الاشتغال به في المغرب، كما نشط الاشتغال بعلم الحديث والرواية، كما كان للأدباء وأرباب اللغة والشعر مكانتهم التي لا يمكن إغفالها، وقد كان منهم من اشتغل في بلاط المرابطين كالكاتب عبد الرحمن بن أسباط[3] وهو من أشار على بن تاشفين بأخذ الجزيرة الخضراء من المعتمد لضمان العودة سالمين من جهة من الأندلس، وكقاعدة عسكرية للجيش المرابطي[4]. كما شكّل علم الكلام ـــ الذي اهتمت الدولة المرابطية بحضره ـــ تيارا فكريا ميّز عصر المرابطين ؛وإذا كانت سرقسطة وشرق الأندلس مشتهرة بعلوم الفلسفة والفلك والموسيقى ،فقد كانت العدوة المغربية كسبتة وأغمات من المراكز المهمة لعلوم الاعتقادات وكان أول من أدخلها إلى المغرب العالم الفقيه أبوبكر محمد بن الحسن المراد

---

[1]– ليفي بروفنسال، الإسلام في المغرب والأندلس، ترجمة: السيد عبد العزيز سالم، محمد صلاح الدين حلمي، [لا.ط]، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1990، ص249

[2]– القاضي عياض، ترتيب المدارك، مرجع سابق، ج1، ص15 ـــ16

[3]– عبد الله كنون، النبوغ المغربي، مرجع سابق، ص78

[4]– نفس المرجع، ص78

ي[1]،وجلس لإقرائها في مسجد أغمات وهو من صحب الأمير المرابطي في الصحراء ـــالأمير أبو بكر بن عمرـــ وألف له كتاب "الإشارة في تدبير الإمارة "، وله كتاب آخر الموسوم بكتاب "التجريد"، وقد كان له تلاميذ منهم تلميذه أبو الحجاج يوسف بن موسى الضرير[2] الذي كان يتردد في التدريس بين كل من سبتة ومرّاكش وأغمات وهو من شيوخ القاضي عياض في علم الكلام[3] وكان بتلمسان هي الأخرى قائمة لعلماء الكلام على رأسهم أبو جعفر بن باق، وقائمة المتكلمين في الأندلس كثيرة في قرطبة وإشبيلية ومرسية وغرناطة وبلنسية.[4] ويمثل تيار المتكلمين علوم الاعتقاد وهو تيّار ميّز الحياة الفكرية في دولة المرابطين وعزز مبدأ وجود حرية الفكر وأسبغ عليها طابعه العام طوال حياة الحكم المرابطي[5].

ولقد سأل أمير المسلمين "علي بن يوسف" قاضي الجماعة أبي الوليد بن رشد عن علماء الكلام، وأصول الديانات، وما يقول القاضي فيهم، وذكر كوكبة منهم: أبو الحسن الأشعري، الإسفرائيني، الباقلاني، أبي الوليد الباجي فأجابه ابن رشد "هم أئمة خير وهدى وممّن يجب بهم الاقتداء لأنّهم قاموا بنصرة الشريعة وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة... وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة لعلمهم بالله عز وجل... إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة

---

[1]– ابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك (578هـــ)، الصلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القسم الثاني، رقم تر 1326

[2]– نفس المرجع، رقم تر 1509

[3] – نفس المرجع، رقم تر 1508، ص 682، ينظر عصمت دندش، أضواء على المرابطين، ص91

[4]– في قرطبة أبو الوليد بن رشد الجد (520هـــ) ثمّ الحفيد (ت595هـــ) في إشبيلية أبوبكر بن العربي (ت543هت)، ومرسية كان بها أبوعلي الصدفي (ت524هـــ)، وشيخ المتكلمين أبوالعباس الزنقي، وفي غرناطة أبوبكر بن عطية المحاربي (ت518هـــ) وغيرهم كثير، ينظر، التكملة، مرجع سابق ج1، ص43، 54، ج2 ص222، ابن فرحون، الديباج المذهب ج1 ص330، عز الدين جسوس، مرجع سابق، ص359

[5]– نفس المرجع ص 360

الأصول... فلا يعتقد أنّهم على ضلالة إلا غبي جاهل أو مبتدع زائغ عن الحق مائل..."[1]

إنّ كلي من سؤال الأمير وجواب ابن رشد يثبتان مدى حرية التعبير والحرية والفكرية التي كانت سائدة في ظل نظام الحكم المرابطي ،فالأمير يريد أن يعلم حقيقة هذا العلم ـــ الوافد من المشرق ـــ وعلمائه الأوائل، والآكد كما يبدو أنّه كثر حول هذا العلم الجدل وخلاف بين الفقهاء خاصة ؛ممّا جعل الأمير يكاتب القاضي والعالم القرطبي ليستفسر منه، ويستمع له ثقة منه في رأيه حتى لا يظلم أحدا، فلم يكن الأمير خاضعا لأراء بعض الفقهاء ـــ كما يُتهم ـــ[2] دون أن يطلب الحق ممّن يثق برأيه؛ بل سأل عن عالم من أهل الأندلس أبو الوليد الباجي المتوفى سنة (474 هـــ) قبل دخول المرابطين إلى الأندلس؛ بل كان من المساهمين في جمع كلمة المسلمين باستقدام المرابطين[3].

كما أنّه رغم توجه الدولة المذهبي ـــ الفقه المالكي ـــ إلا لم يمنع ذلك من وجود بعض المذاهب الأخرى وفقهائها فالمذهب الشافعي كان يدرس في قرطبة ،بل هناك فقيه شافعي مقرّب من البلاط المرابطي يدعى ابن الرمامة أبو عبد الله محمد بن علي (ت567 هـــ)، وهو من قلعة بني حماد قد حاز على ثقة واحترام علي بن يوسف فعيّنه قاضيا على مدينة فاس سنة (536هـــ)[4]. وكان هناك فقيه آخر ملمّا بالمذهب المالكي والمذاهب السنية الأخرى وكان يفتي بها يُدعى أبي بكر بن الرمالية يحي بن محمد بن هانئ (ت567هـــ)[5]، كما برز في ظل هذه الدولة عدد من فقهاء المذهب الظاهري منهم من

---

[1]- أبو الوليد محمد ابن رشد (ت520هـــ)، فتاوى، ط3، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011، ج2، ص 943، 1060

[2]- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار الملايين بيروت، 2002، ص322 وقد نقل كثير من الباحثين ذلك عن المرّاكشي .

[3]- عياض ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ط 2 دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2012، المجلد2، ص، 347

[4]- ابن الأبار، التكملة مرجع سابق، ج2، ص158

[5]- نفس المرجع، ج4، ص176

تولى مناصب في اشبيلة ودانية تنوعت بين القضاء والفتيا والشورى وإمامة الصلاة [1]، ويثبت هذا التنوع المذهبي في زمن المرابطين ؛وإن كان في الإطار السني ـــ وإن لم تكن بشكل واسع بسبب ارتباط أهل المغرب والأندلس بالمذهب المالكي قبل المرابطين من جهة ،وقلة الحضور للمذاهب الأخرى من جهة أخرى ـــ على الحرية المذهبية خاصة، والتي رعتها السلطة المرابطية عكس ما رُوِّج عن الحكام المرابطين أنّهم قضوا على علم الكلام وحرية التفكير، ويبدو أنّ المرابطين أرادوا تحقيق وحدة تمكنهم من السيطرة على الأوضاع في العُدوتين والانتصار على الأعداء المتاخمين لهم، ولا يتم لهم ذلك إلا بالوحدة المذهبية السنيّة المتمثلة في الفقه المالكي الذي توطّد في المنطقة قبل المرابطين وتفاعل معه سكان الغرب الإسلامي لأسباب متعددة، منها ما يتعلق بالمذهب نفسه ومنها ما بتعلق بطبيعة الشخصية المغربية.[2] ولعلى المرابطين أدركوا من خلال أوضاع المشرق التي نقلها العلماء من خلال طلبهم للعلم هناك ما خلفته الخلافات المذهبية والفكرية من تطاحن وعداوات بين الإخوة الأشقاء، والتي وقفت بمثابة الصخرة الكؤود في وجه الوحدة المنشودة ممّا جعلهم أي المرابطون يرون توحيد المنطقة مذهبيا كإجراء وقائي لذلك، وهي وجهة نظر لا يمكن تسفيهها، بل أثبتت نجاعتها فيما بعد ،حيث ظلت المنطقة بعيدة عن الصراعات المذهبية والفكرية، ولم تشكو سوى الصراعات السياسية الداخلية أو التهديدات الأجنبية، كمالا يمكننا أن نغفل أنّ هذا الإجراء ـــ حمل المنطقة على مذهب واحد ـــ لم يكن المرابطون أول من ابتدعه؛ فقد فكّر فيه الخلفاء العباسيون من قبل كأبي

---

[1]– إبراهيم بن محمد بن يوسف الأنصاري يعرف بالمالقي، وكان فقيها على مذهب الظاهر يتولى الصلاة بمسجد ابن الأخضر باشبيلية، ينظر، نفس المرجع، ج1، ص136، ينظر، عز الدين جسوس، مرجع سابق، ص364 .

[2]– ابن خلدون مقدمة كتاب العبر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، [لا.ت]، ص449، الصادق الخولي، دور المذهب المالكي في لعض التحولات السياسية: الصنهاجيون، المرابطون، محاضرات ملتقى القيروان مركز علمي مالكي بين المشرق والمغرب في نهاية القرن الخامس للهجرة،، مركز الدراسات الإسلامية، القيروان، 1994، ص 355

جعفر المنصور والمهدي[1] لّما رأوا احتدام الصراع بسبب الاختلافات الفقهية والخوف من ذهاب العلماء أن يكون الموطأ بمثابة قانون تشريعي للدولة، وباعتباره علما مدنيا. إلا أنّ الإمام مالك عارض ذلك بسبب اختلاف الأمصار، واتخاذ كل مصرٍ مذهبا له[2] وقال: "أما هذا الصقع، ـــيعني المغرب فقد كفيته، وأما الشام ففيه الأوزاعي (يقصد مذهب الأوزاعي) ،وأما أهل العراق فهم أهل العراق.[3]فأسبقية المذهب المالكي إلى المنطقة يعزز من موقف المرابطين و لم يثبت أن قمع المرابطون المخالفين لهم في المذهب من أهل السنة.

ظاهرة إحراق الكتب ومصادرها، وهل إحراق كتاب إحياء علوم الدين قمع للحرية الفكرية؟

ولقد تناولت كتب المؤرخين حادثة إحراق المرابطين لكتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي كدليل على تعصب المرابطين وعدم تقبل الرأي المخالف [4]، لكن هذه الحادثة نفسها لم يجمع على مبرراها هؤلاء؛ فمنهم من يردها لما احتواه الكتاب من علم الكلام أو التصوف الفلسفي "الانمزامي والانكماشي" [5]، ومنهم من ردها إلى احتوائه على كثير من الأحاديث الموضوعة[6]، أمّا البعض الآخر فذهب إلى انتقاداته للفقهاء

[1]– محمد ابن جرير الطبري 310(هـــ)، تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، ط2، دار التراث، بيروت، لبنان، 1387هـــ، ص659ـــ660

[2]– أبو زهرة، مالك حياته عصره آراؤه وفقهه، ط 4، دار الفكر العربي، القاهرة 2012، ص184

[3]– عياض، ترتيب المدارك مرجع سابق ج ص102

[4]– يوسف أشباخ، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة: محمد عبد الله عنان، ط2، مكتبة الخانجي، مصر، 1996، ج2 ، ص199، بروكلمان، مرجع سابق، ص322

[5]– محمد اليعقوبي البدراوي، إحراق كتاب الإحياء في الغرب الإسلامي، المناهل العدد 9، السنة الرابعة، يوليو 1977، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1988، ص38

[6]– ابن الجوزي (ت597هـــ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا،، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج17، (وفيات 505هـــ)، ذكر فيه أنّ الإحياء

وطريقة تعاملهم مع السلطة السياسية وتخليهم عن وظيفتهم الشرعية وموافقتهم للسياسة الجبائية

ويُرجّح بعض الباحثين[1] الرؤية الثانية لسبب الإحراق قد لا تقنع البعض لكن لا نستطيع تجاهلها لاستنادها على بعض آراء علماء تلك الفترة في المشرق والمغرب الذين انتقدوا الكتاب كالطرطوشي في رسالته لشخص يدعى عبدالله بن المطفر[2]، وأيّد إحراقه لأسباب كثيرة ذكرها في الرسالة ،وأبي بكر بن العربي، وابن رشد الحفيد (ت595 هـ) رغم أنّ هذا الأخير عاش في كنف دولة الموحدين التي تداول فيها الإحياء، والقاضي عياض وعلماء قرطبة [3] وليس ابن حمدين فقط ،وابن الجوزي وغيرهم[4] وكذا موافقتها لخط الدولة المرابطية العام التي لم تقم على قمع الآخر لمجرد اختلاف في الرأي .

حيث يرى أصحاب هذا الرأي أنّه لا علاقة للحرية الفكرية في مسألة إحراق الكتاب؛ وأنّ سبب الإحراق أعمق من الأسباب المذكورة إذ ارتبط الأمر بمنهجية الغزالي وأفكاره وبمرجعية الكتاب بالنسبة لطائفة من المجتمع وهم المتصوفة الذين يتبنون ما جاء في هذا الكتاب من أفكار الاتجاه الباطني لابتعاده عن استعمال العقل والنظر والأقيسة،

احتوى على أحاديث موضوعة، وأنّه وضعه على مذهب الصوفية، وترك فيها قانون الفقه على حد تعبيره .

[1]- أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1986، ج1، ص73ـــ98،

[2]- الونشريسي، مرجع سابق، ج12، ص186ـــ187، وقد ذكر نقده للإحياء في كتابه الأسرار والعبر

[3]- إسماعيل بن يوسف ابن الأحمر (عاش في القرن 8هـ)، بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور، الرباط، 1972، ص33ـــ24

[4]- ابن الجوزي في كتابيه المنتظم،، مرجع سابق، وفيات 505 وكذا في كتاب تلبيس إبليس، دار الطباعة المنيرية، مصر166 ص المازري في كتابه الكشف والأنباء عن كتاب الإحياء، وابن باجة في كتابه تدبير المتوحد، وابن سبعين في يد العارف، ينظر عز الدين جسوس، مرجع سابق، ص 408 ـــ409

وما يمثله ـــ حسب بعضهم ـــمن فكر تخاذلي انكماشي[1]؛ وقد يكون ذلك حسب ما استقته أفهام كثير من المتصوفة من الكتاب الذي كتب في ظروف العزلة الغزالية [2] حسب رأيي، يقوض المشروع الجهادي الوحدوي المرابطي؛ كما يرمي إلى هدم هذه المنهجية المعرفية التي بنيت عليها الحضارة والفكر الإسلاميين ،وخاصة مع التحديات الداخلية والخارجية التي كانت تمر بها الأمة الإسلامية في تلك الفترة، ومن ثمّ كان الإحراق ومطاردة بعض المتصوفة سياسة انتهجتها الدولة المرابطية حكاما وعلماء ،فهم حاولوا أن يحافظوا على الحرية الفكرية في الإطار العلمي الذي يعتمد على البراهين والأدلة لا على إقناع جدلي نفسي يعتمد على الأحاسيس والشعور ويغيِّب استعمال العقل، ويعتمد على التأثيرات النفسية وعلى الخلوة والتفكير الذي لا يخدم الواقع الاجتماعي للمسلمين ؛ لذا اعتبر النظام المرابطي المتصوفة ـــالاتجاه الصوفي الانطوائي ـــ والإحياء ضمن دائرة واحدة عمل على القضاء عليها لكونها تؤدي إلى الانعزال والتقوقع، بل على الوهن النفسي والعسكري الذي يتنافى بشكل جذري مع طبيعة الدولة المرابطية ووضعها الداخلي والإقليمي والتهديدات النصرانية التي تهدد الأمة الإسلامية عامة والغرب الإسلامي خاصة [3]. ويمثل الإحياء بمثابة المرجعية الفكرية لهؤلاء المتصوفة في حين أنّ هناك كتبا صوفية أخرى لم تلق نفس المصير الذي لقاه كتاب الإحياء كالرسالة القشيرية ـــ من أهم مصادر التصوف ـــ كانت تدرس بكل حرية[4]، ولاشك أنّ الدولة لم تحارب كتاب الإحياء إلا بعد ما كشف بعض العلماء المعاصرين لحكم المرابطين عن خطر ومآلات أفكار تداوله على البنية الفكرية للمجتمع الإسلامي في حقبة زمانية عصيبة تمر بها الأمة لأنّ علاقة أبي حامد الغزالي بالدولة المرابطية لا تشوبها شائبة، بل

---

[1]– عز الدين جسوس، مرجع سابق، ص 416

[2]– لأنّ كتاب إحياء علوم الدين كتب في فترة انعزال الغزالي في القدس، ينظر المنتظم، مرجع سابق، ص

[3]– نفس المرجع، ص407 ـــ408

[4]– ابن الآبار، التكملة، مرجع سابق، ج1، ص134

على العكس من ذلك كان معجبا بالأمير يوسف بن تاشفين وبأعماله وجهاده، وقد عزم الرحيل من المشرق لرؤيته إلا أنه لما سمع بموته عاد أدراجه[1]. أي لم يكن هناك موقف عدائي بينهما، أما علم الكلام فقد تناولت الدراسة كيف كان هذه العلم من صميم تكوين الفقهاء، وأما لانتقاده للفقهاء فهذا قد يكون بعيدا لأنّ حال الفقهاء في المشرق كحالهم في المغرب لابد من وجود فئة البلاط وإن كانت السَنة التي أحرق فيها الكتاب (503 هـــ) كان المرابطون لا يزالون يتمتعون بالقوة، ولم يكن هناك انفصال واضح بين السلطتين السياسية والفقهية، كما لم تظهر الأزمات الاقتصادية، وكذا حكامهم لم يرتكبوا ما يجعل الغزالي يحمل على الفقهاء الموالين لهم تحديدا في هذه الفترة، بل يرى أحد الباحثين أن الفقهاء الذين ينطبق ما قاله الغزالي عنهم في الأساس هم فقهاء السلاجقة [2]الذين عاينهم الغزالي عن قرب. وعلى كل فإنّ المطلع على الإحياء يلمس أنّ الغزالي انتقد الفقهاء والعلماء عامة، كما لم يسلم السلاطين من هذا النقد أيضا دون أن يخصص مصر دون آخر من العالم الإسلامي، وبلا ريب أنّه انطلق من واقع عاش حيثياته.[3]

وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية وراء إحراق الكتاب والتي لا نستطيع الجزم أيُّها أكثر مطابقة للحقيقة، رغم وجاهة الرأي الذي يرجح أنّ سبب الإحراق هو "الفكر الصوفي الانكماشي الانهزامي" الذي حوته سطور الكتاب، أو ما توصلت إليه أفهام الأتباع، والذي حاربته الدولة ليس فقط في كتاب الإحياء، بل كل من يحمل هذه الرؤية ويعمل على نشرها داخل المجتمع المرابطي من أصحاب هذا الاتجاه؛ فقد ذهبت الباحثة

---

[1]– ابن خلكان، وفيات الأعيان، مرجع سابق ج4، ص216

[2]– عز الدين جسوس، مرجع سابق، ص406، وقد استأنس الباحث برأي عبد المجيد الصغير في مقاله: البعد السياسي في نقد القاضي ابن العربي لتصوف الغزالي، سلسلة ندوات ومناظرات ضمن: أبو حامد الغزالي دراسات في فكره وعصره وتأثيره، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1988

[3]– أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، لبنان، [لا .ت]، علي محمد الصلابي، دولة السلاجقة، ط1، دار المعرفة، لبنان، 2006 ص 437 ــ446

عصمت دندش في تحليلها لظاهرة محاربة المرابطين للتصوف الذي وصل عليه في عهد علي بن تاشفين هو التصوف الفلسفي[1] ـــ وهو نفسه اتجاه تصوف الغزالي الذي اعتبرته السلطة السياسية خطرا على دولتها لكونه خطرا على الوحدة المذهبية المالكية للمنطقة، خاصة انّهم يتوجسون خيفة من الخطر الفاطمي في تلك الفترة الذي يتطلع لبسط نفوذه على العالم لإسلامي[2]

إنّ الذي ينبغي أن نذكره في هذا المقام هو إن كان إحراق كتاب الإحياء للغزالي قد عدّ كارثة في نظر بعض المؤرخين أو المفكرين الذين يعتبرونه عمل متعصب ذو نزعة تقليدية،[3] يصادر حرية التفكير، فإنّ هذه الظاهرة ـــ إحراق الكتب ومصادرتها ـــ قد تكررت كثيرا في تاريخنا الإسلامي عامة ،وفي المنطقة الغربية منه خاصة، و لم تلق نفس الموقف الحاد من الإنكار؛ فقد أحرق المنصور العامري كتب الفلسفة والتنجيم التي حوتها المكتبة الضخمة للخليفة الحكم المستنصر[4]، كما صادر بنو عباد وأحرقوا كتب ابن حزم الظاهري [5]، كما أحرق بعض حكام الدولة الموحدية كتب الفروع [6]وغيرها... ولا يعتبر ذكر ذلك تبريرا لما فعله المرابطون، لأنّ الكتب التي صودرت وأحرقت، لاقت قبولا وإقبالا وانتشارا بعدها؛ لأنه كما يبدو أنّ أسلوب الإحراق ليس ناجعا مطلقا ،ولا يمكن أن يكون كذلك خاصة لدى أرباب العلم وأهل لفكر والرؤى؛ أمّا إذا كان لأجل حماية فكر العامة من الأفكار الدخيلة للمحافظة على التوجه العام للمجتمع، وعدم زعزعة أمنه

---

[1]– عصمت دندش، أضواء على المرابطين، مرجع سابق، ص 41

[2]– التصوف الفلسفي الذي ظهر يعدّه البعض امتدادا لمدرسة ابن مسرة (319هـــ)، وهذا التصوف يجمع بين أصول الاعتزال ومبادئ الباطينية، ينظر ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، مرجع سابق، ج4، ص199، عصمت دندش، أضواء على المرابطين، مرجع سابق، ص41

[3]– بروكلمان، مرجع سابق، ص322

[4]– أنخل جنثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة: حسين مؤنس، ط2، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، مصر، 1955، ص 64

[5]– نفس المرجع، ص216

[6]– المرّاكشي، المعجب، مرجع سابق، ص202 ـــ203

واستقراره في ظروف محلية وإقليمية، وعالمية تهدد كيان ووجود الدولة بالمفهوم العام؛ فلابد أن تخضع الحريات العامة لذلك، فالحرية نسبية تتوقف عند حدود تهديد الأنظمة والقيم السائدة[1].

كما ينبغي أن نذكر هنا أنّه لا يمكننا الجزم بتمتع المجتمع المغربي والأندلسي خاصة بهامش كبير من الحريات خلال الفترات الأخيرة من الحكم المرابطّي بسبب تظافر عدة عوامل هددت أمن ،ووجود الدولة المرابطية؛ كالتسامح الشديد ؛بل التهاون مع ابن تومرت ودعوته ،ومع غيره من مثيري الشغب ،فلم يصلنا عن المرابطين أنّهم قتلوا أحدا من هؤلاء إلا في الحالات النادرة، وكان أقصى عقاب هو الاعتقال[2]، وتفشي الفساد الإداري بين أمراء المرابطين وحكامهم على النواحي، خاصة في الأندلس [3]، وانتشار مختلف المدارس الصوفية التي تعامل الأمير علي بن يوسف مع زعمائها بكثير من التسامح الذي أغراهم على تهديد أمن الدولة [4]، إلى جانب استفحال ظاهرة الاغتيالات[5] فقد قتل قتل قاضي قرطبة محمد بن أحمد بن خلف التُجيبي المعروف بابن الحاج[6] وهو ساجدٌ يؤُمُّ الناس في الصلاة يوم الجمعة في المسجد الجامع بقرطبة من سنة 529 هـــ[7]، وربما كان المقصود قتل أميرها تاشفين بن علي فقد كان حاضرا، كما اقتُحِم حي اليهود وانتهبت

---

[1]– عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، 1997، ج2، ص247

[2]– عبد الله كنون، النبوغ المغربي، مرجع سابق، ص68، عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، مرجع سابق، ص35

[3]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين، مرجع سابق، ص44

[4]– نفس المرجع، ص61

[5]– ابن عذارى، مرجع سابق، ج4، ص80

[6]– ابن الحسن النباهي الأندلسي (ت792هـــ)، تاريخ قضاة الأندلس،، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995 ص134

[7]– ابن عذارى، مرجع سابق، ج4، ص80.

أموالهم، وقتل نفر منهم[1]، كما اعتدي على القاضي أبي بكر بن العربي في إشبيلية[2]، وغيرها من الحوادث التي هددت أمن الدولة بالإضافة إلى تهديدات داخلية تتمثل في محاولات الموحدين لتقويض الدولة؛ وخارجية تتمثل في التهديدات النصرانية. إزاء هذا الوضع الأمني الخطير حاولت الدولة إحكام قبضتها على الوضع ممّا أثر سلبيا على الحريات الفردية والجماعية في أواخر أيامها، وهذا ما حاولت بعض الخطابات الشخصية لشخصيات لها وزنها في الأندلس أن تثبته؛ فقد بعث أحد زعماء الصوفية في المرية "ابن العريف"[3] لأحد أصدقائه موضحا له أنّ حالة الأمن لم تعد كما كانت، وأن الرقابة شديدة، حتى أنّ الخطابات صارت تتعثر في الوصول إليهم؛ بل هو نفسه تحت المراقبة، طالبا من المراسلين عدم ذكر أسمائهم، وأسماء المرسل إليهم، وأن يرسلوا خطاباتهم دون عنوان[4].

الخاتمـــة:

من خلال هذه الدراسة المتواضعة التي حاولت الكشف عن مدى تمتع المجتمع المرابطي بالحريات العامة عن طريق استنطاق النصوص، واستقراء الأحداث، والاطّلاع على مصادر أخرى تتوخى الحقيقة بحكم تنوع أسباب تصنيفها ككتب التراجم والطبقات والسير، والنوازل وغيرها... إلا أنّني وجدت الشواهد كثيرة لا يمكن حصرها في هذه المقالة لكن رغم ذلك تتضح بعض الحقائق منها:

1 ـــ إنّ من تجليّات تطبيق نظام الحكم الإسلامي هو تكريس مبدأ الحريات العامة .

2 ـــ إنّ عمليتي الإحراق والمصادرة للكتب ليست وحدها ناجعة للقضاء على الفكر الآخر .

---

[1]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2]– نفس المرجع، نفس الصفحة .

[3]– ابن خلكان، وفيات الأعيان، مرجع سابق، ج1، رقم 68، ص168

[4]– عصمت دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، مرجع سابق، ص 52 و62، نقلا عن مخطوط ابن العريف، طريق السعادة، ورقة 61.

3 ــ إنّ الاستنارة الفكرية، والتعايش السلمي والثقافي ،وروح الاختلاف ،وتقبل الآخر ارتبطت بالعهد المرابطي فترة ليست بالقليلة .

4 ــ أعطت الدولة المرابطية نموذجا للديمقراطية التي عجز عن تطبيقها أصحابها في أوروبا وأمريكا؛ فلم يكن تاريخها دمويا ،ولا نهجت في سياستها الإبادة .

5 ــ لا يُمكن تجاهل مساهمة كل من قوة الاقتصاد والأمن الاجتماعي، والاستقرار السياسي في المحافظة على الحريات، وهذا ما تحقق في الفترات الأولى من الحكم المرابطي.

6 ــ إنّ حالات الضعف والتهديدات الداخلية، والخارجية، التي تمر بها الدول في بعض أطوارها، والمجتمعات في تحولاتها تساهم في تقوية النظام الثقافي القمعي الإقصائي الدفاعي الذي يكرّس التقليد ويحارب الإبداع .

توصيات وآفاق البحث:

هناك بعض الجوانب لا تزال تنتظر جهودا حثيثة من الباحثين لإماطة اللثام عن تاريخ هذه الحقبة منها: الحرية العقائدية والتعايش الإنساني في حكم المرابطين ،والحريات العامة في المغرب الأوسط في حكمي المرابطين والموحدين ...